الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية

د.عبد الفتاح داودي
المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان؛ الجزائر
abdelfettahd@yahoo.fr

Received: *Avril 2018* ***Accepted:****Mai 2018* ***Published****: Juin 2018*

Abstract:

Many international organizations have specialized in the classification of countries according to certain economic statistical indicators, and accordingly, comparisons are made between the countries of the world. These indicators are continuously developed and revised in view of developments in the global economic arena. This article tackles the problem: Algeria's location in these economic classifications International.

After addressing the conceptual framework of these classifications, the most important international organizations and their indicators were examined, and then the status of Algeria in these international classifications.

The paper concluded that Algeria had achieved moderate results in some indicators, but there is still a great effort to improve its classification and to achieve advanced levels that reflect the great material and human resources it enjoys compared to some emerging and even developing countries.

Keywords: economic classifications, statistical indicators, assessment methodology, classification criteria and Algeria ranking.

ملخص:

إن العديد من الهيئات الدولية تخصصت في تصنيف البلدان وفق مؤشرات إحصائية اقتصادية معينة، وبناء عليه يتم إجراء مقارنات دول العالم، وهذه المؤشرات تُطور وتُنقح باستمرار نظرا للتطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية، وقد عالج هذا المقال إشكالية مفادها: موقع الجزائر في هذه التصنيفات الاقتصادية الدولية.

بعد تناول الإطار المفاهيمي لهذه التصنيفات، تم التطرق إلى أهم هذه المنظمات الدولية ومؤشراتها، ثم التعرف على مركز الجزائر هذه التصنيفات الدولية.

فخلصت الورقة إلى أن الجزائر حققت نتائج متوسطة في بعض المؤشرات، لكن مازال جهد كبير ينتظرها لتحسين تصنيفها وبلوغ مراتب متقدمة تعكس الإمكانيات الكبيرة المادية والبشرية التي تحظى بها مقارنة ببعض الدول الناشئة وحتى النامية.

الكلمات المفتاحية: التصنيفات الاقتصادية، المؤشرات الإحصائية، منهجية التقييم، معايير التصنيف وترتيب الجزائر.

مقدمة:

إن نجاحالتنمية الاقتصادية يُقاس بما تستند عليه من البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية التي تلعب دورا عمليات التخطيط والمراقبة والتحليل للتطورات الاقتصادية، وتعتبر هذه المؤشرات ركائز أساسية لاتخاذ القرارات وعاملا أساسيا لمعرفة مدى التطور الحاصل على مستوى المؤسسات والقطاعات والبلدان.

لقد تخصصت منظمات دولية في تنقيط دول العالم وفق مؤشرات إحصائية اقتصادية معينة حسب طبيعة كل منظمة، وتُصدر تبعا لذلك تقارير دورية شهرية أو فصلية أو سنوية، وبناء عليها يتم إجراء مقارنات بين دول العالم في إطار التعاون الدولي، لكن هذه المهمة تواجه صعوبات عدة بدءا من الاتفاق على مجموعة من المؤشرات المناسبة، مرورا بوضع تعاريف لهذه المؤشرات ووصولا إلى إقناع دول العالم على اختلاف مستويات تطورها بإتباع منهجيات معيارية دقيقة في جمع اللازمة لهذه المؤشراتالتي تُطور وتُنقح باستمرار نظرا للتطورات السريعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، ناهيك عن مصداقية هذه المنظمات المتخصصة وحيادية تصنيفاتها.

وبناء على ذلك يمكن طرح التساؤل التالي:

ماهو وضع الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- **التأكيد على أهمية التصنيف الدولي للاقتصادات العالمية؛**
- **معرفة أهم المنظمات المتخصصة في التصنيف الاقتصادي الدولي؛**
- **التعرف على أهم مؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي؛**
- **الاطلاع على موقع الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية.**

منهج الدراسة:

يتوقف تحديد منهج البحث على الهدف الذي تسعى الدراسة التوصل إليه وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته، ومن أجل الإحاطة بإشكالية البحث تم اختيار المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

وتجدر الإشارة إلى أن الأدوات المستخدمة في الدراسة تتمثل في مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع، بالإضافة استخدام التقارير المتخصصة والبيانات المستقاة من منظمات دولية ذات العلاقة بالموضوع البحث كتقارير البنك الدولي، تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة، تقارير التنافسية العالمية، مؤشر الابتكار العالمي وتقارير الاتحاد الدولي للاتصالات بالرجوع إلى مواقع الأنترنت الخاصة بها.

محاور الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

المحور الثاني: تقارير بعض هيئات الأمم المتحدة.

المحور الثالث: تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

المحور الرابع: مؤشرات بعض الهيئات المستقلة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

ستتطرق هذه الدراسة إلى تعريف التصنيف وأهميته ومفهوم المؤشرات الإحصائية والغرض منها.

أولا- ماهية التصنيفات والمؤشرات الإحصائية:

لقد تعددت التعاريف للتصنيفات والمؤشرات الإحصائية، لكن سيقتصر البحث على مايلي:

1- مفهوم التصنيف:

إن كلمة تصنيف تعني مجموعة من العناصر المتشابهة في خصائص معينة، أي تجميعها وفق تشابهها أو اختلافها، أسلوب علمي منظم يقوم على أساس جمع معلومات عن الدول والمؤسسات من خلال مجموعة من الإحصائيات أو أو الاستبيانات، للتعرف على مستواها ووضعها التنافسي بين الدول أو المؤسسات، كما تعتبر التصنيفات نظاما من اللغات يُستعمل في التخاطب بشأن الظواهر المعينة وفي إعدادها إحصائيا.

2- الغرض من التصنيف:

عند دراسة الظواهر الاقتصادية لا يمكن أخذ كل المعطيات بعين الاعتبار في وقت واحد، ولأغراض التحليل يتعين اختيار عناصر معينة وتجميعها وفقا لخصائص محددة، ولهذا فإن جميع هذه العناصر التي يُراد بحثها تتطلب تصنيفا منهجيا، خلال هذه المؤشرات القابلة للمقارنة تُوضع السياسات الملائمة في القطاعات المختلفة، وتُعرف الفجوة بين مختلف البلدان وتُصمم استراتيجيات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

3- تعريف المؤشرات الإحصائية:

هي رقم إحصائي يمثل ظاهرة معينة خلال فترة زمنية محددة، وهي إحدى أدوات الدراسات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والديمغرافية وأي دراسات أخرى، وتنقسم إلى نوعين هما[1]:

- مؤشرات تقيس متغيرات كمية؛

- مؤشرات تقيس متغيرات نوعية.

والمؤشرات بصفة عامة بيانات إحصائية تُجمع لاختبار أو تقييم مسألة من المسائل، ويمكن للمؤشر أن يكون دالة لمتغيرات مختلفة تتصل بجانب معين من الموضوع المراد قياسه، وتبين خصائصه في لحظة معينة.

4- أهمية المؤشرات الإحصائية:

تكتسي المؤشرات الإحصائية أهمية بالغة لرسم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمؤسسات والقطاعات والبلدان ولقياس درجة التطور الحاصل فيها، وبصفة عامة يمكن حصر أهمية المؤشرات في النقاط التالية[2]:

- معرفة التطورات الحاصلة في تنفيذ البرامج والمخططات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

- المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية؛

- المقارنة بين المؤسسات والقطاعات والبلدان والاستفادة من التجارب الدولية ومعرفة مواطن القوة وجوانب الضعف.

ثانيا- تصنيف البلدان وأهم المؤشرات الدولية:

تعتمد الكثير من المنظمات على معايير معينة في تصنيف الدول إلى مجموعات، وعلى مؤشرات اقتصادية محددة من خلالها هذه البلدان.

1- تصنيف دول العالم إلى عدة مجموعات:

تراعى عدة اعتبارات في تقسيم البلدان والمناطق في العالم، منها تصنيف الأمم المتحدة للدول حسب فئات الدخل ذات الدخل المرتفع، ودول ذات الدخل المتوسط الشريحة العليا والشريحة الدنيا، ودول ذات الدخل المنخفض، أما البنك فيصنف العالم إلى المناطق التالية[3]:

- **أوربا وآسيا الوسطى وتضم ثمانية وخمسين بلدا؛**
- **شمال أمريكا وتضم ثلاثة بلدان؛**
- **أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومجموع دولها اثنان وأربعون بلدا؛**
- **إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهي ثمانية وأربعون بلدا؛**
- **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي واحد وعشرون بلدا؛**
- **شرق آسيا والمحيط الهادي وتضم ثمانية وثلاثين بلدا؛**
- **جنوب آسيا وهي ثمانية بلدان.**

كما يقسم البنك الدولي البلدان حسب الدخل إلى عدة مستويات هي:

- **المجموعة المنخفضة الدخل: 1005 دولار أمريكي أو أقل (تضم 31 بلدا)؛**
- **الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط: 1006 دولار- 3955 دولار (تضم 52 بلدا)؛**
- **الشريحة الأعلى من الدخل المتوسط: 3956 دولار- 12235 دولار (تضم 56 بلدا)؛**
- **المجموعة المرتفعة الدخل: 12236 دولار أو أكثر (تضم 79 بلدا).**

2- أهم التصنيفات الاقتصادية الدولية:

توجد العديد من المنظمات المتخصصة في تنقيط الدول من أهمها الأمم المتحدة ومؤسساتها كبرنامج الأمم الإنمائي والبنك الدولي، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المنتدى الاقتصادي العالمي، المعهد العالمي لريادة الأعمال الشفافية العالمية وغيرها.

وهذا الجدول يتضمن أهم منظمات التصنيف الاقتصادي الدولي مع التقارير التي تُصدرها وترتيب الجزائر فيها.

الرقم	الجهة الُمصدرة للتقرير	اسم التقرير	سنة الإصدار	الدول	درجة	الترتيب
1	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	*Human development report*	2016	188	1/0,745	83
2	مجموعة البنك الدولي	*Doing business*	2018	190	100/46,71	166

3	المنتدى الاقتصادي العالمي	*Global competitiveness report*	2017-2018	137	10/4,07	86
4	المنتدى الاقتصادي العالمي	*Global competitiveness report.* *Higher education, training index.*	2017-2018	137	7/4	92
5	المنتدى الاقتصادي العالمي وجامعتا يال وكولومبيا الأمريكيتان	*Environmental performance index.*	2016	180	100/57,18	88
6	المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومعهد INSEAD	*The global innovation index.*	2017	127	100/24,34	108
7	الاتحاد الدولي للاتصالات	*Measuring the information society report*	2017	193	10/4,67	102
8	منظمة الشفافية العالمية	*Corruption perceptions index*	2018	176	100/33	112
9	المعهد العالمي لريادة الأعمال	*Global entrepreneurship and development index*	2017	137	100/24,7	80
10	معهد ليجاتوم Legatum	*Legatum prosperity index*	2017	149	100/50,28	116
11	Sustainable development solutions network (UN)	*World hapiness index*	2017	155	10/5,872	53

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنظمات والهيئات الدولية المصدرة للتقارير.

المحور الثاني: تقارير بعض هيئات الأمم المتحدة.

يركز هذا المحور على بعض هيئات الأمم المتحدة المتخصصة في تنقيط الدول، منها برنامج الأمم المتحدة البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال، تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات وشبكة الحلول المستدامة المتخصصة في سعادة البلدان.

أولا- تقرير التنمية البشرية:

منذ عام 1990، يُصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كل سنة تقريرا سنويا يسمى تقرير التنمية البشرية ، ويركز قضايا التنمية في العالم، ويعمل على توفير أدوات قياس وحلول مبتكرة ويقترح سياسات عامة للدول 2016، وقد كان شعار تقرير عام 2016: تنمية للجميع، والذي حلت فيه الجزائر في المركز 83 من مجموع 188 دولة شملها التقرير- محققة

0,745/1 -مُصنفة ضمن الشريحة المتقدمة (تنمية بشرية مرتفعة)[4]، والعمر المتوقع عند الولادة تقريبا: 77 سنة، كما استطاعت تحقيق مستويات عالية في مراحل التعليم المختلفة خاصة التعليم الابتدائي، وكذلك المساواة بين الجنسين في

ثانيا- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال:

يُصدر البنك الدولي العديد من التقارير، منها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي بدأ بإصداره عام 2003، وقد صدر التقرير الأخير2018 منذ ما يقارب شهرين، وغطى 190 بلدا، ويعتمد على معايير خاصة في تصنيف الدول، هي[5]:

- **بدء النشاط التجاري؛**
- **استخراج تراخيص البناء؛**
- **توصيل الكهرباء؛**
- **تسجيل الملكية؛**
- **الحصول على الائتمان؛**
- **حماية المستثمرين ؛**
- **دفع الضرائب؛**
- **التجارة عبر الحدود؛**
- **إنفاذ العقود؛**
- **تسوية حالات الإعسار؛**
- **توظيف العمال.**

وقد كان ترتيب الجزائر في هذا التقرير 166 من 190 بلدا، محققة علامة قدرها: 46,71/100، متراجعة ب10 مقارنة بالسنة الماضية 2017.

ثالثا- مؤشرات الاتحاد الدولي للاتصالات:

يعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات أحد المنظمات المتخصصة في الأمم المتحدة، وقد أظهرت الإحصائيات استمرار في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة في الهاتف النقال الذي تجاوزت الاشتراكات فيه 7,74 مليار عام 2017، أي أكثر من عدد سكان العالم، على الرغم من أن العديد من الأفراد في الدول النامية لا يزالون غير مستخدمين للهاتف النقال، واستمر عدد الاشتراكات في الهاتف الثابت في الانخفاض، حيث بلغ 972 مليون شخص في نفس السنة في مختلف بلدان العالم، وهو متدن جدا خاصة في أقل البلدان نموا، وقد نمت خدمات النطاق العريض المتنقل نموا 50 اشتراكا لكل 100 نسمة)، مما يتيح تحسين الأنترنت والنفاذ إلى خدماتها المتاحة، وأما استعمال الأنترنت فقد بلغ 3,5 مليار شخص أي نصف سكان العالم تقريبا[6].

وبالنسبة للترتيب العالمي في مؤشرات الاتصالات لعام 2017، فقد احتلت المركز الأول إيسلندا ثم كوريا الجنوبية وتليها سويسرا، أما الجزائر فقد جاءت في المركز 102 متقدمة ب4 مراكز مقارنة بعام 2016، وقد بلغ عدد المشتركين الهاتف الثابت 3,4 مليون شخص عام 2016 وفي الهاتف النقال 47 مليون مشترك، وفي الأنترنت 29,54 مليون شخص[7]،

وهي أرقام مهمة إذا قيست مع المعدلات العالمية لا تعكس حقيقة التصنيف الذي وضعت فيه الجزائر، لكن ما يبرر ذلك هو التقدم المتسارع في أغلب دول العالم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشراتها.

رابعا- مؤشر السعادة العالمي:

يقوم بإصدار هذا المؤشر شبكة الحلول المستدامة التابعة للأمم المتحدة منذ عام 2012، ويجري المسح معهد ويتكون من 7 معايير يتفرع عنها 38 مؤشرا، وهذه معايير المؤشر:

- **المساعدة الاجتماعية؛**
- **حرية الفرد في اتخاذ القرارات؛**
- **الكرم والعطاء الخيري؛**
- **الصدق والأمانة؛**
- **متوسط العمر المتوقع؛**
- **مستوى الدخل الفردي؛**
- **مستوى الفساد في الدولة.**

ومن الجدير بالذكر أن مؤشر السعادة لعام 2017 شمل 155 دولة، كان أسعد 5 دول فيها أوروبية كلها وهي على النحو التالي: النرويج، الدانمارك، إيسلندا، سويسرا وفنلندا.

وأما الدول الأكثر تعاسة في العالم فهي على الترتيب أيضا: أفريقيا الوسطى، جمهورية بورندي، تنزانيا، سوريا

وبالنسبة للجزائر فقد حلت في المركز53 عالميا و السادسة عربيا والأولى مغاربيا، متراجعة ب15 مركزا عن السابق الذي كانت فيه في المرتبة 38 عالميا سنة2016[8].

المحور الثالث: تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

يتناول هذا المحور تقرير التنافسية العالمي وتقرير الأداء البيئي ومؤشر الابتكار العالمي.

أولا- تقرير التنافسية العالمي:

هو تقرير سنوي شامل يُعدّه المنتدى الاقتصادي العالمي The world economic forum، وقد استند على تصور مايكل بورتر في تقييم تنافسية الدول بناء على 12 معيارا رئيسيا يتفرع عنه 114 مؤشرا فرعيا، وهذه المعايير تقابل ثلاث مراحل رئيسية من التنمية، وهذه هي معايير مؤشر التنافسية العالمي[9] The global competitiveness index .

1- المتطلبات الأساسية:

- **المؤسسات؛**
- **البنية التحتية؛**
- **بيئة الاقتصاد الكلي؛**
- **الصحة والتعليم الأساسي.**

2- عوامل تعزيز التنافسية:

- **التعليم العالي والتدريب؛**
- **كفاءة سوق السلع؛**
- **كفاءة سوق العمل؛**
- **تطور سوق المال؛**
- **مستوى الجاهزية التكنولوجية؛**
- **حجم السوق.**

3- عوامل تعزيز الابتكار

- **مدى تطور الأعمال؛**
- **الابتكار.**

وقد تصدرت تقرير هذه السنة كالعادة سويسرا منذ عام 2010 بعد أن أزاحت الولايات المتحدة الأمريكية - بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية منذ عام 2008 وعدم استقرار اقتصادها الكلي- التي حلت ثانيا وسنغافورة ثالثا، أما عربيا جاءت الإمارات المتحدة في المركز 17 وقطر 25 عالميا، وبالنسبة للجزائر فكانت في المركز86 من مجموع 137 بلدا نقاط 4,07/10.

ومن نقاط قوة الاقتصاد الجزائري في هذا التقرير بعض المؤشرات المتعلقة بأساسيات الاقتصاد الكلي على غرار نسبة الادخار الوطني إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 18 عالميا)، ونسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 10 وساهمت مؤشرات التربية والتعليم في تحسين مركز الجزائر(نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس في المركز 51 عالميا ونسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي في المرتبة 47 عالميا)، وحجم السوق (36 عالميا)، أما تنافسية الاقتصاد الجزائري فمؤشراته خاصة في الشفافية والسياسات المنتهجة (121 عالميا)، وفعالية مجالس إدارة المؤسسات (135 عالميا)، ونوعية المنشآت (107 عالميا)، وعجز الموازنة (127 عالميا)، والقواعد المطبقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (131 عالميا)، كما أن الخدمات والمؤسسات المالية ضعيفة مثل توفر الخدمات المالية (126 عالميا)، أما جودة مناخ الأعمال فقد جاء على رأس المشاكل التي يعاني منها المستثمرون وأصحاب المؤسسات خاصة عدم كفاءة الإدارة العمومية.

وما يلفت الانتباه في هذا التقرير مؤشر التعليم العالي والتدريب والذي يركز على كمّ التعليم وجودته والتدريب الوظيفي إذ حلت الجزائر في الرتبة 92 عالميا، أما المراتب العشرة الأولى فكانت من نصيب الدول التالية بالترتيب: فنلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، سويسرا، الدانمارك، نيوزلندا، النرويج، أستراليا، إيرلندا.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الجامعات الجزائرية غائبة عن أشهر مؤشرات التصنيف للجامعات العالمية، تصنيف شنغهاي الدولي للجامعات (Shanghai ranking) لأفضل 500 جامعة على المستوى العالمي الذي يعتمد على مركب من مؤشرات متنوعة، منها الأداء الأكاديمي للبحوث العلمية وحجم الدراسات والأبحاث المنشورة في أشهر حيث يعطي صورة شاملة على موقع الجامعة ومكانتها، في حين قامت مؤسسة تايمز هاير إيديكيشن (Times higher

education) البريطانية المتخصصة بإسقاط جميع الجامعات الجزائرية من تصنيف أفضل 800 جامعة في العالم، بينما يهتم تصنيف ويب متريكس(Webmetrics) بالحضور العالمي للجامعات على شبكة الأنترنت ويرتبط ببعض مؤشرات تصنيف شنغهاي، وهو يصدر عن المجلس العالي للبحث العلمي بإسبانيا ويغطي 25 ألف جامعة في العالم، وهذا تصنيفه الأخير الجامعات الجزائرية لشهر جانفي 2018[10]:

- جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين – باب الزوار- 2250؛
- جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس- 2370؛
- جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة- 2469؛
- جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان- 2577؛
- جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية- 2686.

وقد اعتمدت هذه المراكز المتخصصة في التصنيف العالمي للجامعات على عدة معايير منها: جودة المنهج العلمي، المرجع العلمي، جودة أعضاء هيئة التدريس، جودة أسلوب التقييم، جودة النظام الإداري، جودة التسهيلات المادية، جودة الأبحاث العلمية ومدى الاستعانة بها والنظرة الدولية لها.

أما مراكز التفكير Think tanks المسؤولة عن إعداد الدراسات ورسم الخطط والاستراتيجيات في كل المجالات والمتواجدة بقوة في الدول المتقدمة وحتى الناشئة، فهي تعد على أصابع اليد في الجزائر وحتى إن وجدت فأثرها قليل.

ثانيا- تقرير الأداء البيئي:

خلال منتدى دافوس الاقتصادي تم إطلاق مؤشر الأداء البيئي لسنة 2018 وهو الثامن في سلسلة تقارير تقييم الأداء البيئي لبلدان العالم، وكان التقرير التجريبي الأول في سنة 2006 وتُعده جامعتا يال وكولومبيا الأمريكيتان العريقتان الاقتصادي العالمي بالتعاون مع عدد من المؤسسات العلمية العالمية، وتقوم فكرة هذا المؤشر على تقييم أداء الدول وتصنيف مؤشراتها البيئية ضمن مجموعتين أساسيتين هما:

- الصحة البيئية: تتضمن الآثار على صحة الإنسان، نوعية الهواء، مياه الشرب والصرف الصحي؛
- حيوية النظم البيئية: تتضمن الموارد المائية، الزراعة، الغابات، الثروة السمكية، التنوع الحيوي والموائل، المناخ والطاقة.

يتم تقييم هذه القضايا في شكل موزون وفق الأهمية، استنادا إلى مؤشرات فرعية تزيد عن 20 مؤشرا، ويستند إعطاء القيم الرقمية لهذه المؤشرات إلى معطيات التقارير التأشيرية الوطنية وتلك الصادرة عن المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية وغيرها، حيث توضع العلامات وفق مقاربة الدول في أدائها للأهداف المحددة عالميا، أما في حالة غياب أهداف متفق فيتم وضع العلامات بالمقارنة بين الدول.

إن مؤشر الأداء البيئي مهم لوضع مصفوفة رقمية تتيح تقييم السياسات المتبعة عالميا لتحسين الأداء البيئي لكوكبنا المهدد بكثير من الأخطار الحقيقية، ويعطي فرصة للمقارنة بين البلدان ووضع ترتيب تنافسي لها، ويسمح بتقييم السياسات الوطنية بشكل معمق لتتمكن كل دولة من تشخيص مواطن القوة والضعف في معالجة كل قضية على حدة.

ومن الملاحظ في ترتيب الدول وفق مؤشر الأداء البيئي لعام 2018 [11] أن معظم الدول التي احتلت المراكز الثلاثين الأولى هي أوروبية أو من منطقتي شمال أمريكا وأوقيانوسيا، وقد حلت سويسرا في رأس القائمة التي ضمت 180 دولة، فرنسا والدانمارك ومالطا والسويد، أما المراتب المتأخرة فكانت من نصيب دول جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، وبالنسبة لدول الجوار فقد تصدرت المجموعة المغرب بوجودها في المركز 54 عالميا، وحلت الجزائر في المرتبة 88 وحصولها على 57,18نقطة /100 وكانت الثالثة مغاربيا بعد المغرب وتونس، وقد تراجعت عن المركز 42 عالميا في عام 2010، وقد حققت الجزائر مراتب متقدمة في بعض المؤشرات البيئية كالمحافظة على الثروة السمكية وفي مصادر المياه نوعية الهواء.

ثالثا- مؤشر الابتكار العالمي:

يعتبر مؤشر الابتكار العالمي- الذي تُصدره المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومعهد INSEAD الأوروبي ومعهد Cornell SC Johnson college of business الأمريكي بجنيف السويسرية- من أهم المؤشرات التي تقيم أوضاع الدول والاقتصادات المختلفة حول العالم من حيث الابتكار، ويبين مؤشر العام الحالي 2017 أثر السياسات الموجهة نحو الابتكار على النمو الاقتصادي والتنمية، فجميع الدول -سواء كانت دولا متقدمة أو نامية- تبحث عن النمو القائم على الابتكار من خلال الاستراتيجيات المختلفة، فهناك دول نجحت في خططها الرامية إلى الانتقال من اقتصاد معتمد على الأولية إلى اقتصاد قائم على الكفاءة التشغيلية ثم إلى اقتصاد قائم على الابتكار ودول أخرى لا زالت تراوح مكانها خاصة هذا المؤشر قد تجاوز المعايير التقليدية واعتمد معايير حديثة مثل مستوى البحث والتطوير، وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر شمل 127 دولة تمثل 92.8% من سكان العالم و98% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) العالمي.

يركز مؤشر الابتكار العالمي على سياسات الابتكار الفعالة من أجل التنمية، ويبين السبل الجديدة التي تمكن من الابتكار وتحفيز النمو من خلال الاعتماد على القوى المحلية وضمان تطوير بيئة ابتكار وطنية متينة.

وهذه مؤشرات الابتكار:

1- مدخلات الابتكار:

أ- المؤسسات؛

ب- رأس المال البشري والبحوث؛

ت- البنية التحتية؛

ث- تطور السوق؛

ج-تطور بيئة الأعمال.

2- مخرجات الابتكار:

أ- المخرجات المعرفية؛

ب- المخرجات الإبداعية.

إن الملاحظة الأولى التي تشدّ الانتباه في مؤشر هذا العام هي تصدر البلدان الصناعية للقائمة في المراتب العشرة فكانت سويسرا هي الاقتصاد الأكثر ابتكارا لتنتزع المركز الأول للمرة السادسة على التوالي، كما أن الدول الأوربية حققت مراكز عالية بدء من فاعلية الحكومة إلى تطور بيئة الأعمال، مرورا بالسلع والخدمات الإبداعية، وفي المركز الثاني جاءت السويد حيث تقدمت مركزا واحدا عن العام الماضي، ويأتي تفوقها بسبب تحقيقها مراكز متقدمة إلى حد كبير في البنية ورأس المال البشري والبحوث، وتم تتويج المركز الثالث لدولة أوربية أخرى هي هولندا لتهيمن بذلك الدول الأوربية على المراكز الثلاثة الأولى، وقد سجلت هذه المرتبة لتحقيقها مستويات عالية في البنية التحتية أيضا وتطور السوق والمخرجات الإبداعية، أما المركز الرابع فعاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والمركز الخامس لبريطانيا والسادس للدانمارك، ومن الدول الأوربية وأمريكا احتلت دولة من نمور آسيا هي سنغافورة المرتبة السابعة، أما المراكز الثامنة والتاسعة والعاشرة من نصيب الدول الأوروبية التالية: فنلندا، ألمانيا وإيرلندا.

إن أهم ما يستخلص من صدارة هذا التقرير هو تربع نفس الدول تقريبا خلال السنوات القليلة الماضية على عرش المراتب الأولى، وهي بلدان مرتفعة الدخل ينتمي أغلبها إلى قارة أوربا باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي بقيت على مركزها الريادي ودويلة من نمور آسيا هي سنغافورة، وهذا التفوق لم يأت صدفة بل يرجع إلى اهتمام هذه الدول بالابتكار والإنفاق على البحث والتطوير والتعاون الكبير بين المؤسسات العمومية والخاصة والجامعات ومراكز البحث

أما الدول العربية فقد حلت الإمارات المتحدة في المركز35 عالميا، قطر 49، المغرب 72 و تونس 74، وبالنسبة للجزائر التي جاءت في المرتبة 108 عالميا في تقرير الابتكار العالمي لعام 2017 متقدمة ب5 مراكز عن ترتيب العام الذي لكن رغم هذا التقدم النسبي إلا أنها نتيجة جد ضعيفة لا تعكس الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر بشريا وماديا، من تحقيق نتائج أفضل في مجال الابتكار مقارنة مع الكثير من الدول الأخرى، ففي مؤشر مدخلات الابتكار جاءت في 105 عالميا، وكان أداؤها جيدا في مؤشر البنية التحتية العامة إذ حلت في المركز8 ومؤشر التعليم المركز 83 والتعليم 63، أما مؤشر مخرجات الابتكار فقد كانت في المركز 117وحققت في مؤشر تأثير المعرفة تقدما نوعاً ما مقارنة مع المؤشرات الفرعية إذ حلت في المركز 81 عالميا[12].

المحور الرابع: مؤشرات بعض الهيئات المستقلة.

يتناول هذا المحور تقارير بعض الهيئات المستقلة كمؤشر ريادة الأعمال، مؤشر الرخاء العالمي، مؤشرات التصنيف الائتماني ومؤشر الشفافية للفساد العالمي.

أولا- مؤشر الريادة في إدارة الأعمال:

يصدر هذا المؤشر عن المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية والذي يقع مقره بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد هذا المعهد مجموعة من علماء الاقتصاد من أمبريال كوليدج بلندن، بورصة لندن وجامعة بيكس بالمجر، والغرض الرئيسي المعهد هو إصدار مؤشر يعطي تصنيفا لدول العالم وقد بلغت 137 بلدا عام 2018، ويستند على 14 مؤشر أداء - كالابتكار، المنافسة، رأس المال البشري، شبكة الأعمال، العولمة واستيعاب التكنولوجيا وغيرها- تم قياسها وتقييمها من مجموعة من الخبراء ورواد الأعمال من أرقى المؤسسات الأكاديمية والتمويلية والشركات الكبرى حول العالم.

كانت أفضل دول العالم في مؤشر 2018 الولايات المتحدة الأمريكية ثم سويسرا وبعدها كندا، وقد حلت الجزائر في 80 عالميا[13]، وسجلت معدل تطور مؤشر ريادة الأعمال بالنسبة لفرص المقاولات الناشئة، رأس المال البشري، المنافسة وسيرورة الابتكار.

ثانيا- مؤشر الرخاء العالمي:

يُصدر هذا المؤشر معهد ليجاتوم بلندن، وقد بدأ في نشر تقاريره منذ 11 سنة حتى عام 2017، ويقيس الازدهار في 149 دولة شملتها الدراسة، كما أنه يعتمد على 9 معايير أساسية في تصنيف الدول هي[14]:

- **الجودة الاقتصادية؛**
- **بيئة الأعمال؛**
- **الحوكمة؛**
- **التعليم؛**
- **الصحة؛**
- **السلامة والأمن؛**
- **الحرية الشخصية؛**
- **رأس المال الاجتماعي؛**
- **البيئة الطبيعية.**

وقد حلت النرويج، نيوزلندا وفنلندا في المراتب الثلاثة الأولى في مؤشر عام 2017، أما الجزائر ففي المركز 116

ثالثا- مؤشرات التصنيف الائتماني:

يُعرّف التصنيف الائتماني بأنه عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى ملاءة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية، ولقد ازدهر نشاط التصنيف الائتماني أنواعه في السنوات الأخيرة، لاسيما بعد انفتاح الأسواق المالية واندماجها وإصدارها للمنتجات المالية المركبة ذات المرتفعة، وأصبح هناك العديد من الوكالات المتخصصة في صناعة التصنيف الائتماني والتي من أبرزها:

- **وكالة موديز لخدمة المستثمرين ؛**
- **وكالة ستاندر أند بورز؛**
- **وكالة فيتش للتصنيف.**

وكل من هذه الوكالات يمارس نشاطه في تقويم قدرة الدول والمؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية دورية فيما يزيد عن 100 دولة، حيث تنتشر فروع هذه الوكالات التي تتمتع بتأثير قوي في عالم المال، واكتسبت ثقة الحكومات والمستثمرين في كثير من بلدان العالم، كما أن لها دورا أساسيا في دعم عنصر الشفافية في الأسواق عن طريق المساهمة في حل مشكلة القصور في كفاءة المعلومات والبيانات بين المقرضين والمقترضين، والمقرضين والمستثمرين

قراراتهم بثقة أكبر، وفي الكشف عن الملاءة المالية وتحديد درجة المخاطر المرتبطة بالشركات من خلال ما تصدره من ائتمانية في شكل درجات ومستويات محددة.

ولكن بعد حدوث العديد من الأزمات المالية العالمية كأزمة تسعينيات القرن الماضي وأزمة 2008 اُتهمت هذه الوكالات بدخولها كأحد الأطراف المتسببة فيها لعجزها عن منح بعض المؤسسات المالية التقييمات التي تستحقها أو منحها تصنيفات عالية، وهذا ما جعل الكثير من الدول تفكر في إنشاء وكالات تصنيف ائتمانية أخرى مستقلة عن الهيمنة المالية العالمية التي تمارسها بعض الأطراف الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي، ومنها الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف وكالة متخصصة في تصنيف المصارف والمؤسسات ا لمالية الإسلامية، وقد انطلقت من البحرين عام 2006 وقام بتأسيسها من البنوك الإسلامية ومؤسسات التصنيف الائتماني بقيادة البنك الإسلامي للتنمية، وهدفها خدمة القطاع المالي والمصرفي الإسلامي، وذلك عبر توفير تقويم مستقل عن فعاليات ومنتجات هذا القطاع لمصلحة المستثمرين من مؤسسات وأفراد، هذه الوكالة نوعين من التصنيف هما[15]:

- تصنيف فني ائتماني: الغاية منه إبراز القوة والملاءة المالية للمصرف الإسلامي ومنتجاته؛
- تصنيف شرعي: الغرض منه إبراز مدى موافقة المصرف الإسلامي أو منتجاته للمتطلبات الشرعية والتزامه بتوجيهات هيئاته الشرعية.

وهناك وكالة التصنيف الماليزية الخاصة بتصنيف الشركات الإسلامية الماليزية، والهيئة الشرعية للرقابة والتصنيف حديثة التأسيس من طرف الجمعية العمومية للمجلس العام للبنوك الإسلامية بجدة.

رابعا- مؤشر الشفافية الدولية للفساد:

إن منظمة الشفافية حركة عالمية يقع مقرها في برلين بألمانيا، ويقيس هذا المؤشر- الذي ظهر عام 1995- معدلات الفساد في الدول محل الدراسة، كما يحلل أسباب انتشار الفساد.

وقد أظهر مؤشر عام 2017 أنه لا توجد دولة في العالم خالية تماما من الفساد، فيما أحرزت ثلثا دول العالم أقل من 50 نقطة، كما أن 6 مليارات من سكان العالم يقطنون في دول تعاني من الفساد، وزاد عدد الدول التي انحدرت في تلك الدول التي تقدمت فيه، وكسف المؤشر أن الفساد الممنهج وأوجه انعدام المساواة الاجتماعية يعزز أحدهما الآخر في أنحاء العالم.

أما المراتب الأولى في محدودية الفساد فكانت من نصيب نيوزلندا، ثم الدانمارك وتليها فنلندا، وعلى العموم قارة أوروبا على صدارة ترتيب المؤشر بوجود 7 دول ضمن العشر الأوائل، بالإضافة إلى 3 دول من خارج أوروبا هي: نيوزلندا من وأوقيانوسيا وسنغافورة من آسيا وكندا من أمريكا الشمالية، وبحسب المؤشر فإن العوامل المشتركة التي تتمتع الدول التي تتصدر القائمة هي وجود حكومات شفافة، حرية صحافة، حريات مدنية ونظم قضائية مستقلة، وبالنسبة للجزائر فقد خسرت 4 مراكز مقارنة بسنة 2016 وأصبحت في المرتبة 112 عالميا ب33 نقطة/100[16].

خاتمة:

لقد وضعت المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة في تنقيط البلدان وتصنيفها منهجية علمية ومعايير موحدة أداء الاقتصادات الدولية، واعتمدت على مؤشرات إحصائية كمية ونوعية لمعرفة مدى نجاح الخطط التنموية على كافة الأصعدة والمجالات، ومهما قيل عن هذه المؤشرات فإنها تبقى أداة مهمة لقياس تقدم البلدان وتخلفها، وبناء عليه تكون المقارنات وتُرسم السياسات والاستراتيجيات، وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تقدم الجزائر في بعض المؤشرات كمؤشر السعادة العالمي لعام 2017 الصادر عن شبكة الحلول المستدامة التابعة للأمم المتحدة، بوجودها في المركز53/155 دولة؛

- تحقيق نتائج معتبرة في تقرير التنمية البشرية 2016الذي يُصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتصنيفها في المرتبة دولة مع مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وكانت مؤشراتها في القيد الإجمالي للتعليم والصحة والعمر المتوقع الولادة جيدة؛

- تبوأ الجزائر المركز 86/137 دولة في تقرير التنافسية العالمي لعام 2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي؛

- وجود الجزائر في مركز متوسط 88/180 دولة في مؤشر الأداء البيئي لسنة 2018 والذي يصدر عن نفس المنتدى وجامعتي يال وكولومبيا الأمريكيتين؛

- تصُنيفها في الرتبة 108/127 دولة في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2017 الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومعهد الإدارة والأعمال بأوروبا؛

- تموقعها في المركز 112/176 دولة في مؤشر الفساد العالمي لعام 2017 الصادر عن منظمة الشفافية العالمية؛

- وفي مؤشر ريادة الأعمال والتنمية لسنة2017الذي يُصدره المعهد العالمي لريادة الأعمال احتلت المركز80/137 دولة؛

- ترتيبها كان متأخرا جدا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2018 بوجودها في الرتبة 166/190 دولة الصادر عن البنك الدولي متأخرة ب10 مراكز مقارنة بالسنة الماضية؛

- تقدمها بعدة مراكز مقارنة بالسنوات الأخيرة بوجودها في الرتبة 102/193 دولة حسب تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2017.

وبناء على ما تقدم أصبح من الضروري القيام بما يلي:

- تثمين الجهود المبذولة في بعض القطاعات التي حققت فيها الجزائر نتائج معتبرة، كما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2016 وكانت نتائجها إيجابية في مؤشرات التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية والاتصالات، وأيضا الأداء البيئي ومؤشرات السعادة العالمي وبعض المؤشرات الكلية؛

- مضاعفة الجهود من أجل تحسين مركز الجزائر في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال بضرورة تفعيل القوانين الضابطة والانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي بإزالة كل العراقيل والمعوقات، وإيلاء القطاع الخاص اهتماما خاصا للاندماج أكثر المجهود التنموي مع القطاع العام؛

- استغلال الإمكانات الكبيرة البشرية والمادية التي تتمتع بها الجزائر للارتقاء بها في سُلّم التصنيفات في باقي المؤشرات كالتنافسية والابتكار وريادة الأعمال والتنمية؛

- العمل على تلافي مظاهر الفساد وإزالة أسبابه للخروج من المنطقة السوداء في مؤشر الفساد العالمي، وذلك بنشر العدالة وتكافؤ الفرص والقضاء على ظاهرة الرشوة والمحسوبية والإفلات من العقاب.

الهوامش والمراجع:

[1] **- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (**ESCWA**)، دليل قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص 10.**

[2] **- داودي عبد الفتاح، دور الابتكار في تفعيل أداء قطاع الاتصالات، أطروحة دكتوراه، كلية العلو م الاقتصادية ، جامعة .**

[3] **- متاح على موقع البنك الدولي:**http://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles. last visit:12/03/2018 **.**

[4] **- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية2016، نيويورك، الأمم المتحدة، 2017، ص23.**

[5]- World bank group, Doing business 2018, Washington, USA, 2018, PP 2-4**.**

[6]- UTI, Measuring the information society report 2017, volume1,Geneva, Switzerland, 2017, PP 5-31**.**

[7]- ARPT, Rapport annuel 2016, Alger, 2017, PP 27-36**.**

[8] - Sustainable development solutions network(UN), World happiness report 2017, New york, USA, 2017, PP 20-22**.**

[9] -World economic forum **,**The global competitiveness report 2017-2018,Geneva, Switzerland, 2017, PP 44-45.

[10] - www**.**webometrics**.**info/en/africa/algeria **.**last visit 20/03/2018**.**

[11]- World economic forum – Columbia and Yale universities, 2018 Environmental performance index, 2018, P4**.**

[12] - Cornell University, Insead And The World Property Organization (WIPO), The Global Innovation Index 2016, Geneva, Switzerland, 2016, P 186.

[13]- https://thegedi.org/global-entrepreneurship-and-development-index/ **.**last visit 20/03/2018**.**

[14]- Legatum institute, The legatum prosperityindex 2017, London, UK, 2017, PP 10-11**.**

[15] **- مدني أحمد، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، مجلة الأكاديمية للدراسات والإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد10 جوان2013، ص 60.**

[16] - https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017 **.**last visit 20/03/2018**.**